

كلمة السيدة آمنة بو عياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
بمناسبة تتويجها بجائزة
"مؤسسة المتوسط 2025"

سعادة الرئيس السيد ميشيل كاباسو
السيدات والسادة أعضاء لجنة التحكيم
السيدات والسادة المحترمون

اسمحوا لي بداية أن أعبر، بخالص مشاعري، عن الفخر العميق والشرف العظيم الذي أشعر به اليوم بتتويجي بجائزة مؤسسة المتوسط المرموقة لسنة 2025. هذا التكريم بحقي كامرأة ومناضلة أعتبره، قبل كل شيء، تتويجا لوطني، المغرب، اعترافا بالتزامه الراسخ بالقيم الكونية المتمثلة في الكرامة والعدل والمساواة.

إن تتويجي بهذه الجائزة المرموقة في مدينة نابولي الشهيرة، قلب البحر الأبيض المتوسط، له معنى ومغزى خاص بالنسبة لي. خاصة وأني نشأت في مدينة تطوان، الواقعة على الضفة الأخرى من هذا البحر، الذي، مند قرون، يوحد بقدر ما يفرق.

ولذلك، وبمشاعر صادقة أود أن أعرب عن خالص شكري لرئيس مؤسسة المتوسط واتحاد دول العالم وأعضاء لجنة التحكيم على التزامهم للدفاع عن قيم السلام وحقوق الإنسان في هذه المنطقة، مهد الحوار والتلاقح الثقافي.

البحر الأبيض المتوسط: مهد الحوار والقيم المشتركة

إن البحر الأبيض المتوسط ليس مجرد منطقة جغرافية؛ إنه شاهد على تاريخ مشترك، وجسر بين الحضارات، وأرض التقت فيها ثقافات متنوعة نجحت في بناء تراث مشترك. إنه فضاء تتجسد فيه ذاكرة تتطلع للمستقبل، مكان يحبل بالرموز حيث تجتمع قيم التضامن والتنوع والاحترام المتبادل.

إن افتتاح "كرسي تحالف الحضارات" بالجامعة الأوروبية ومتوسطية بفاس ليشكل خطوة مفصلية، يذكرنا بأن مستقبلنا المشترك يقوم على تضامن فعلي وفعال وعلى تبادل ثقافي صادق وأصيل..

غير أن هذه الآفاق الواعدة لا ينبغي أن تحجب عنا جملة التحديات التي تلقي بظلالها ومنها: الصراعات المسلحة، الهجرة القسرية، الفجوات الاجتماعية، الاضطرابات المناخية، والتحول الرقمي. ورغم هذه الأزمات، لا يمكن إلا أنؤكد أن البحر الأبيض المتوسط يظل مصدر إلهام لامتناهي.

خاصة وأن هذا الفضاء يحمل في طياته تراثا إنسانيا وتنوعا وانفتاحا يخترق التحديات ويذكرنا باستمرار بضرورة ضخ نفس جديد للحوار بين أطراف ضفتيه.

لا زلت أحتفظ في ذاكرتي بتفاصيل الحوارات والنقاشات الغنية والمعقدة التي شاركت فيها بصفتي مدافعة شابة عن حقوق الإنسان خلال اعتماد إعلان برشلونة سنة 1995.

هذه الوثيقة التأسيسية التي نجحت في إرساء أسس تعاون واعد بين ضفتي شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، شكلت ، أكثر من مجرد إرادة سياسية مشتركة، كانت بمثابة دعوة للعمل المشترك من أجل بناء منطقة متوسطية يغمرها السلام والازدهار المشترك واحترام الحقوق الأساسية.

المغرب: فاعل رئيسي في مجال حقوق الإنسان

لقد أثبت المغرب أنه فاعل مهم في هذا المجال، باعتباره الجسر بين القارات والثقافات والأديان، مع الحرص على ترسيخ رؤية منفتحة ومتسامحة، قائمة على التعددية والإدماج.

لقد بادر المغرب، منذ سنة 1999، إلى اعتماد إصلاحات بنيوية شجاعة، سواء على المستوى الدستوري أو التشريعي أو المؤسسي، بإعمال المبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

لقد شهدت سنة 2024 تحقيق خطوة تاريخية وطنيا تتمثل في التصويت لصالح الوقف العالمي لعقوبة الإعدام، وهو ما يؤكد التزام المملكة الثابت والراسخ بالكرامة الإنسانية. ويندرج في إطار دينامية أوسع نطاقا تهدف إلى تعزيز الحريات الأساسية وتعزيز مجتمع مغربي حيث تسود قيم العدالة والإنصاف.

المرأة: من بين ركائز التقدم في منطقة البحر الأبيض المتوسط

كما لا يخفى عليكم، السيدات والسادة الحضور، المرأة هي ركيزة التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ورغم أن وضعها يظل هشاً في العديد من السياقات، غير أن قدرتها على التعبئة والمثابرة والصمود لا تتراجع أبداً. ولا تكل ولا تمل.

إن المرأة المغربية فاعل رئيسي في مسيرة التغيير. تمكنت بفضل مثابرتها وإصرارها المستميت من فرض وجودها في المجالات العامة والسياسية، مجسدة قيم الكرامة والمساواة والتنوع.. لقد مكن التزامها من إحراز إنجازات كبرى، خاصة بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك محمد السادس، الذي نجح في تحويل ترددات مجتمعية إلى إنجازات ومكتسبات تاريخية.

في دجنبر 2024، تم تقديم مقترحات تعديل مدونة الأسرة، ثمرة عملية تشاورية معمقة. وإصلاحات طموحة وواعدة تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة والطفل من خلال إحراز خطوات مهمة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:

- . جعل النيابة القانونية حقا مشتركا بين الزوجين أثناء العلاقة الزوجية وبعد انحلالها

- . تعزيز حق الأم المطلقة في حضانة أطفالها، حتى في حالة زواجها
 - . إمكانية هبة الأموال للوارثات دون تقييد
 - . إمكانية عقد الزواج بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج دون حضور الشاهدين المسلمين في حال تعذر ذلك
 - . أخذ مساهمة المرأة بعين الاعتبار خلال تقسيم الممتلكات الزوجية
- إن هذه الإصلاحات ليست مجرد إجراءات قانونية أو تقنية، بل إنها تجسد رؤية مجتمع مغربي أكثر عدالة وإدماجا وتضامنا.

الحوار بين الضفتين.. ضرورة ملحة

إن تحقيق تطورات على المستويات الوطنية ليس أمرا كافيا. فمستقبل البحر الأبيض المتوسط يعتمد على حوار صادق ومستدام بين ضفتيه، يقوم على التضامن والاحترام المتبادل والتعاون في مجالات محورية من قبيل التعليم والثقافة والبيئة ومشاركة الشباب وحقوق الإنسان.

تكريم نساء وشعوب البحر الأبيض المتوسط

إن جائزة مؤسسة المتوسط 2025، السيدات والسادة، لا تحتفي بمساري فحسب، بل بمسار كافة النساء والفاعلين الذين يعملون، غالبا في ظروف صعبة، بشجاعة ونكران للذات من أجل تحقيق الكرامة والعدالة.

أود أن أهدي هذا التتويج لنساء المتوسط وحول العالم، اللواتي يساهمن
يومياً في بناء جسور الحوار بين الثقافات والأجيال.

فعزم هؤلاء النساء وصمودهن يجسدان قيم الأمل والتضامن التي تدفعنا
لمواصلة العمل جميعاً.

وأود في الختام أن أؤكد عن قناعاتي الراسخة بأن البحر الأبيض المتوسط
يمكن ويجب أن يظل رمزاً للوحدة في التنوع ونبراسا يضيء دروب
الإنسانية.

أتمنى أن تكون هذه الجائزة بمثابة دعوة لتعزيز عملنا المشترك وبناء
مستقبل متوسطي يسوده السلام والازدهار والاحترام المتبادل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

Grazie Y FELICI ANNI